

حسين حلمي باشا ودوره السياسي والإداري

في الدولة العثمانية ١٨٥٥-١٩٢٣م

**Hussein Helmy Pasha and his political and
administrative role in the Ottoman Empire
1855-1923 AD**

م.م حسن صادق ابراهيم شمسي

Asst.lect. Hassan Sadiq Ibrahim Shamsi

وزارة التربية / مديرية تربية نينوى

Ministry of Education\ Nineveh Education Directorate

E-mail: hassass432@gmail.com

**الكلمات المفتاحية: حسين حلمي باشا، متصرفية الكرك، روم ايلي، عبد الحميد الثاني، ولاية
اليمن، الدولة العثمانية.**

**Keywords: Hussein Helmy Pasha, the Mutasarrifate of Karak, Rum
Eli, Abdul Hamid II, the state of Yemen, the Ottoman Empire.**

الملخص

حسين حلمي باشا واحد من تلك الشخصيات الذي كان له دوراً مهماً في تاريخ الدولة العثمانية ودورٌ في إصلاح الأوضاع العامة في الدولة العثمانية، وعين حسين حلمي في مناصب عديدة أثناء خدمته في الدولة العثمانية، إذ كان معروفاً بكفاءته وولائه وخبرته، إذ قام بإصلاحات عديدة في متصرفية الكرك والقضاء على التمردات العشائرية فيها، كما تولى منصب والي ولاية اليمن ١٨٩٨ - ١٩٠١ م بناءً على أوامر السلطان عبد الحميد الثاني، حيث أرسله من أجل إصلاح الأوضاع في ولاية اليمن بعد حركات التمرد التي شهدتها الولاية، وقد تمكن حسين حلمي باشا من تحسين الأوضاع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن والسيطرة على حركات التمرد في صنعاء، وتولى منصب الصدر الأعظم ٥ ايار ١٩٠٩ م - ١٢ كانون الثاني ١٩١٠ م، توفي في ٣ نيسان ١٩٢٣ م عن عمر ناهز ٦٨ عاماً بعد إصابته في أزمة في الكلى التي توفي على أثرها.

Abstract

Hussein Helmy Pasha is one of those personalities who had an important role in the history of the Ottoman Empire and a role in reforming the general conditions in the Ottoman Empire. Hussein Helmy was appointed to many positions during his service in the Ottoman Empire, where he was known for his competence, loyalty and experience. Numerous reforms in the Mutasarrifate of Karak and the elimination of clan rebellions in it, as he assumed the position of governor of the state of Yemen from 1898-1901 AD based on the orders of Sultan Abdul Hamid II, and controlling the rebellious movements in Sana'a, and assumed the position of the Grand Vizier May 5, 1909 AD - January 12, 1910 AD He died on April 3, 1923, at the age of 68, after suffering a kidney crisis, which caused his death.

المقدمة:

كان اختيار شخصية حسين حلمي باشا ودوره السياسي والاداري في الدولة العثمانية بوصفه من الشخصيات الجديرة بالبحث والاهتمام، ولعدم احاطة الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع البحث على دور حسين حلمي باشا، أرتأى لنا دراسة دور حسين حلمي باشا والتركيز على اصلاحاته في ولاية اليمـن ومتصرفية الكرك،، ليضم البحث مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تناول التمهيد حياته ودوره السياسي حتى عام ١٨٩٣م، أمّا المبحث الأول تناول (حسين حلمي باشا ودوره في متصرفية الكرك و١٨٩٣ - ١٨٩٧م)، وضم المبحث الثاني (حسين حلمي باشا ودوره في الدولة العثمانية ١٨٩٨ - ١٩٢٣م)، اعتمد البحث على مجموعة من وثائق الأرشيف العثماني غير المنشورة وتوزعت على التصنيفات الآتية:

١- وثائق الباب الأصفي

٢- وثائق الصدارة

٣- وثائق أوراق الباب العالي

٤- وثائق وزارة الداخلية.

كما اعتمدنا على مجموعة من المصادر العربية والمعرّبة، فضلا عن مجموعة من الرسائل والمصادر التركية.



قائمة الرموز والمختصرات الوثائق الارشيف العثماني

1-A. MKT. MHM Sadaret Mektubi Kalemi Mühimme Kalemi EvrakI

أوراق قلم المهمة في مكتوبي الصدارة

2-agg. göm AynI Gömleği

الملف نفسه (المصدر نفسه)

3-BEO Bablali Evrak Odası

غرفة أوراق الباب العالي

4-BOA Başbakanlık Osmanlı Arşivi الوزراء الارشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء

5-DH. EUM. EMN Dahiliye Nezareti Emniyet –i Umumiye Emniyet

شؤبة EvrakI / الأمن العام / أوراق شعبة الأمن

6-DH. İ. UM Dahiliye Nezareti İdare-i Umumiye EvrakI

نظارة الداخلية / أوراق الإدارة العامة

7-DH. İD Dahiliye Nezareti İdare EvrakI نظارة الداخلية/ أوراق الإدارة

8-DH. MTV Dahiliye Nezareti Mütenevvia EvrakI

نظارة الداخلية / الأوراق المتنوعة

9-DH. SYS Dahiliye Nezareti Siyasi Kİsİm EvrakI

نظارة الداخلية / أوراق القسم السياسي

10-DH. ş FR Dahiliye Nezareti şifre EvrakI

نظارة الداخلية/ أوراق الشفرة

11-HR.SYS

Hariciye Nezareti Siyasi Kİsİm EvrakI

نظارة الخارجية / أوراق القسم السياسي

12-MV Meclis-i Vükela Mazbataları مضابط مجلس الوكلاء

13-şD

شورى الدولة şura-yİ Devlet

14.Y.A. HUS

Yıldız Sadaret Hususi Maruzat EvrakI

صدارة يلدز/أوراق المعروضات الخصوصية

15- a.g.e المصدر السابق في اللغة التركية

التمهيد: حياته ودوره الإداري والسياسي حتى ١٨٩٣م

ولد حسين زاده مصطفى حسن في ٢٢ تشرين الثاني ١٨٥٥ في قرية ساليجه (Sarlıçe) التابعة للواء ليسبوس^(١)، وكانت القرية التي كان يسكن فيها حسين حلمي تفتقر إلى وجود مدارس لأنها كانت قرية صغيرة لا تتجاوز عدد البيوتات فيها ١٥ بيتاً، مما دفع والده ارساله إلى قرية مجاورة كانت تسمى قرية سيبان لالتحاق بالمدرسة الابتدائية التابعة لتلك القرية، وقد تلقى حسين حلمي باشا بعض العلوم الأولية ودرس بعض القواعد النحوية في تلك المدرسة^(٢)، وفي عام ١٨٧٣ م ذهب إلى منطقة ميدلي وأكمل دراسته في مدرسة أولوكامي، وبعد اكمال دراسته في المدرسة حصل على شهادة تخرج من المدرسة الرشدية^(٣)، في عام ١٨٧٣م بدأ عمله المدني إذ تم تعيينه في قلم تحريرات ميدلي (ليسبوس)، وبعد مرور أربعة أشهر ونصف تم تعيينه كاتباً في قلم تحريرات الأملاك^(٤) براتب قدره ١٣٥ قروشاً^(٥)، وفي عام ١٨٨٣م تم تعيينه في منصب مسؤول البريد في ولاية ايدين، وبعد مدة وجيزة من وصول حسين حلمي لولاية ايدين وقع زلزال مدمر في منطقة تشيشمي (Çeşme)^(٦)، وقد دمر هذا الزلزال جميع القرى التابعة لتلك المنطقة، وقد أدى الجهاز الإداري في المنطقة جهود استثنائية لإنقاذ أرواح الناس واسعافهم وقاموا أيضاً بتوزيع المساعدات الغذائية لهم، وتوفير المسكن لهم، نظراً للجهود الكبيرة التي بذلها الجهاز الإداري أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أوامر بتكريم الجهاز الإداري ترقيته من الرتبة الأولى وكان حسين حلمي أفندي احد الذين نالوا تكريم السلطان وكان ذلك في عام ١٨٨٤ م^(٧)، يذكر ان حسين حلمي باشا حصل على نيشان عالي من الرتبة الثالثة عام ١٨٨٥ م، تم انتهاء عمل حسين حلمي باشا في ولاية ايدين تم تحويله ليكون موظفاً في ولاية سوريا، وبقي هناك لمدة ستة سنوات ابتداء من عام (١٨٨٥ - ١٨٩١ م)، وكان أول عمله استلمه في ولاية سوريا تعيينه ليكون موظفاً في مكتب الرسائل في ولاية سوريا براتب قدره ٣٥٠٠ قروش، وفي اثناء تواجد حسين حلمي باشا في ولاية سوريا تعلم اللغة العربية^(٨)، في ١٠ كانون الاول ١٨٩٢ م كتب والي أضنة عبد الخالق نصوحي برقية إلى جناب السلطان عبد الحميد الثاني تضمنت البرقية الاوضاع في مقاطعة سنق سيس (Sis) مقرّاً للكاتوليك الأرمن القريبة من سنق مرسين وهي مدينة ساحلية مهمة أخرى في مقاطعة أضنة، طلب الوالي استبدال المتصرف فهم باشا بحسين حلمي باشا المعروف بكفاءته وولائه ومعرفته ولخبرته الكافية ومعرفته بعدة لغات، جاء الأمر المتوقع في ١١ كانون الثاني ١٨٩٣ م إذ صدرت أوامر من السلطان عبد الحميد الثاني إلى الوالي عبد الخالق نصوحي باشا أعلن فيه موافقته على طلب تعيين حسين حلمي باشا متصرفاً على مرسين^(٩)، وعلى إثر ذلك أرسل الوالي برقية إلى وزاره الداخلية ذكر فيها أنه صدرت أوامر سلطانية بتعيين حسين حلمي باشا متصرفاً منطقة مرسين، لقد باشر حسين حلمي باشا بعمله بعد

صدر أوامر من قبل السلطان ^(١٠)، وتم تخصيص راتب وقدره ٥٠٠٠ قروشاً، لم يستمر في العمل سوى شهرين فقط، تم نقله إلى سنجق الكرك مرة أخرى في ولاية سوريا براتب قدره ٧٥٠٠ قروشاً، كان هذا التعيين بمثابة نقطة تحول في مسيرة حسين حلمي ^(١١).

المبحث الأول: حسين حلمي باشا ودوره في متصرفية الكرك ١٨٩٣-١٨٩٦ م

نتيجة للتمردات وسيطرة القبائل على المناطق في الكرك ومعان التابعة لولاية سورية تم تكليف حسين حلمي باشا بمهام إعادة السيطرة عليها، وفي عام ١٨٩٣ م أصدر والي سورية محمد رؤوف باشا أوامر إلى حسين حلمي باشا بتجهيز حملة عسكرية إلى منطقته معان والكرك وما جاورها لفرض السيطرة على تلك المناطق، وتم تجهيز الحملة العسكرية وتوجه بها حسين حلمي باشا في تشرين الثاني ١٨٩٣ م ^(١٢)، كانت القوات تتكون من ثلاث طوابير عسكرية من قوات المشاة وبلغ مجموعة جنود ١٢٠٠ مقاتل، وعند وصول حسين حلمي باشا إلى أطراف الكرك استقبله الأهالي ورحبوا به وطلبوا منه العفو العام عن الجرائم وتخصيص أموال لهم فوافق حسين حلمي باشا على طلباتهم بعد أن أخذ الأوامر من الجهات العليا ^(١٣).

أولاً: أعمال حسين حلمي باشا في متصرفية الكرك:

١- مبنى الأسطبل:

تم بناء مبنى الأسطبل في عهد حسين حلمي باشا بين (١٨٩٤-١٨٩٦ م)، وكان هذا المبنى يقع في حارة الحميدية، وكان يجاور قلعة الكرك من الجهة الشمالية، وهو بناء مستطيل الشكل يبلغ طوله (٣٩ م) وعرضه (٦.٧٠ م) وسمك الجدار (١.٥ م) ^(١٤)، وتم بنائه لإيواء خيول الجنود العثمانيين، عوض من استخدام القاعات والممرات داخل قلعة الكرك التي كانت تربط بها الخيول العثمانية قبل بناء هذا الأسطبل ^(١٥).

٢- مبنى المستشفى العسكري:

قام حسين حلمي باشا في عام ١٨٩٤ م بإصدار الأوامر من أجل بناء مستشفى عسكري في الكرك، تم معالجة أفراد الجيش الجندرية الموجودين في لواء الكرك بهذا المستشفى، وكان هذا المشفى يقع في منطقة الحميدية ^(١٦)، ويذكر أن المشفى كان يحتوي على ٤٠ سرير، يتم معالجة المرضى فيها بأجور رمزية وكان مساحة المبنى يتكون من (٩) أمتار عرض و(٥٢) متر طولاً وارتفاعه (٥.٥) متر، ويذكر أن المبنى كان يحتوي على قاعتين رئيسيتين مفتوحتين على بعضهما يفصل بينهما ممر ضيق، وكما كان للمبنى مدخلين أحدهما من الشمال والآخر من الجنوب ^(١٧).

٣- المدارس:

المدارس في لواء الكرك كانت أقل عددا وأكثر تأخرا إذا ما قورنت بباقي الألوية التابعة لولاية سوريا، ذلك لتأخر إنشاء هذا اللواء، كما أن معظم سكان هذه الولاية من سكان البدو الرُّحْل (١٨)، وفي عهد حسين حلمي باشا تم إنشاء مدرستين في مناطق تابعة لمتصرفية الكرك، هي مدرسة (الطفيلة) الابتدائية التي بنيت في عام ١٨٩٢ م (١٩)، كما تم بناء مدرسة من قبل الإرساليات المسيحية، وسميت هذه المدرسة (بطريركية اللاتين) في عام ١٨٩٢ م، وكانت من المدارس المختلطة يلتحق فيها الذكور والإناث للتعليم (٢٠).

٤- خطوط التلغراف:

ما يخص جانب الاتصالات فكان حسين حلمي باشا حريص دائما على ربط المناطق متصرفية الكرك بعضها ببعض بالتلغراف، ولم يكتف المتصرف حسين حلمي باشا بذلك، فقد قام بإنشاء دائرة البرق والبريد (٢١)، كما أنشأ المتصرف حسين حلمي باشا أول مصرف زراعي في منطقة السلط وكان ذلك في عام ١٨٩٤ م (٢٢)، وتجرى الإشارة أن المتصرف حسين حلمي كان من متصرفين الذين تركوا بصمة واضحة في الكرك من ناحية الخدمات الكثيرة التي قدمها لأهالي المتصرفية، إذ كان محافظا لا يقبل الهدايا، فرض الأمن وجمع الأسلحة من الأهالي في المتصرفية مشددة بمنع الغش وضغط العمل، أرسل لجان للأسواق لمراقبة المكايل والموازين والاسعار، كما شجع الناس على الزراعة وحثهم على زراعة الأشجار (٢٣).

ثانيا: موقف حسين حلمي باشا من حركات العشائر في الكرك

١-تمرد دروز حوران ١٨٩٣ م:

كانت هذه مهمة شاقة، إذ كان حسين حلمي يخدم في بيئة صعبة للغاية من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، على سبيل المثال في خريف عام ١٨٩٣ م تمرد دروز حوران على السلطات العثمانية وحاصروا الثكنات العسكرية في المنطقة، استمر الحصار لمدة ستين ساعة (٢٤)، ولكن بسبب مقاومة القوات العثمانية لم يتمكن المتمردون من الدخول، كلف والي ولاية سورية وقائد الجيش الخامس حسين حلمي باشا برئاسة اللجنة التي كان من المقرر أن تتوجه إلى حوران لإنهاء الحصار سلمياً واستعادة النظام في المنطقة، وفقاً لتقرير حسين حلمي باشا بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٨٩٣ م، بعد وصوله إلى المدينة مباشرة التقى بشيوخ وقادة محليين وأقنعهم بإنهاء الحصار بسلام، وهكذا تم التغلب على هذه الأزمة بنجاح، وفي النهاية أعرب الدروز عن ولائهم للسلطان، وفي هذا الصدد لعب حسين حلمي دوراً وسيطاً بين الطرفين مما منع الصراع من التصعيد (٢٥).

٢- ثورة الشوبك عام ١٨٩٥م:

تعد حركة الشوبك من حركات والتمرد التي قامت ضد السلطات العثمانية في منطقة الشوبك التابعة لمنطقه الكرك، حيث بدأ هذا التمرد في أيار ١٨٩٥م، والسبب الرئيسي الذي دفع الاهالي لإعلان هذه الثورة ضد السلطات العثمانية^(٢٦)، إذ كانت هناك عدت ينابيع عيون تقع في وادي أسفل قلعة الكرك كان العسكر العثمانيين المرابطين في قلعة الكرك يقومون بتسخير نساء تلك المنطقة لجلب المياه لسقي خيولهم، مما اثار ذلك الغضب رجال أهل المنطقة^(٢٧) فقام بهجوم على الجنود المرابطين في القلعة وبعد اشتباكات عنيفة بين الطرفين تمكن الثوار من السيطرة على القلعة، طرد جنود العثمانيين منها، ثم تحصنوا داخل اسوار تلك القلعة، وعندما وصلت اخبار تلك الثورة إلى مسامع المتصرف حسين حلمي باشا حاول حل تلك المشكلة بالطرق السلمية ذلك من خلال اجراء المفاوضات مع الثوار المسيطرين على القلعة وبعد ارسال الخبر إلى الاهالي وتم عرض عليهم اجراء المفاوضات والكف عن عصيان اوامر الدولة^(٢٨)، وافق الاهالي على اجراء المفاوضات، واصلوا التوقف عن العصيان وكما تعاهدوا بدفع الضرائب على شرط أن لا يتم ارسال قوات عسكرية إلى مناطقهم، لكن متصرف حسين حلمي باشا رفض الشروط التي طالب بها اهالي الشوبك، فقرر إرسال حملة عسكرية لتأديب أهالي منطقته الشوبك ولكي يكونوا عبره لأهالي المناطق المجاورة، وفعلا تم ارسال الحملة ورابط القوات العسكرية على سفوح الجبال القريبة من المنطقة واخذوا برمي المنطقة بالمدافع وكان هدفه من ذلك ارباب الاهالي، لكن كل هذه الاساليب لم تنثي أهالي عن الدفاع عن مناطقهم بل زادهم ذلك الامر العزيمة والاصرار والتصميم على الصمود بوجه القوات العسكرية العثمانية، وبعد مناوشات عديدة استمرت لعدة اسابيع استطاعت القوات العسكرية العثمانية من الدخول إلى المنطقة، وفرض السيطرة عليها وفتكوا بعدد كبير من رجال تلك المنطقة ونكلوا باهلها^(٢٩)، نتيجة النجاحات الكبيرة التي حققها حسين حلمي باشا من ناحية والادارية والعسكرية وذلك من خلال تنظيم أمور الكرك وانشاء مبنى حكومي وغيرها من الأمور فضلاً عن ذلك تمكنه من فرض الأمن والاستقرار القضاء على التمردات كل هذه الامور وغيرها دفعه والي بيروت نصوحي باشا^(٣٠) ارسال برقية إلى السلطان عبد الحميد الثاني ذكر فيها أنه هناك حاجة ماسة ومنذ الزمان بعيد إلى تنظيم إدارة متصرفية نابلس، حيث وجد أن المتصرفية تعاني من مشاكل كبيرة من الناحية الإدارية وعدم الانسجام بين الأهالي والمتصرف جودت باشا^(٣١)، وجد أن السبيل الوحيد لحل تلك المشكلة تحويل متصرف الكرك حسين حلمي باشا ليحل محل جودت باشا، وأن يقوم بتنظيم الإدارة في المتصرفية ويوفر الأمن والاستقرار لأنه من الأشخاص الذين عرف عنهم بالذكاء لتسير الامور الادارية، رفع هذا الكتاب إلى جناب السلطان عبد الحميد الثاني في ١٣ اذار ١٨٩٦م لكي يوافق

عليها^(٣٢). بعد رفع كتاب الذي أرسله نصوح باشا والي بيروت إلى السلطان بخصوص الطلب الذي قدمه بنقل حسين حلمي باشا ليكون متصرفاً على متصرفية نابلس، صدر امر من جناب السلطان إلى وزاره الداخلية ذكر فيها أنه نظراً لعدم وجود انسجام وتوافق بين متصرف نابلس جوده باشا وبين الاهالي بسبب بعض الاجراءات وغيرها من الأمور تقرر نقل حسين حلمي باشا متصرف الكرك ليكون متصرف الجديدة لمتصرفية نابلس، وقد تم إبلاغ هذه الإرادة السنية لوالي بيروت لاتخاذ الإجراءات المطلوبة بأسرع وقت^(٣٣). اعتذر حسين حلمي باشا عن تولي هذا المنصب لأسباب صحية فضلاً عن قلة الراتب الذي سوف يتقاضاه في متصرفية نابلس، بعد تقديم حسين حلمي أفندي إعفائه من تولي المنصب الجديد، قام نصوحي باشا بتبليغ الجهات العليا ذلك الأمر، وصدره أوامر جديدة من الصدر الأعظم خليل رفعت باشا^(٣٤) لوزارة الداخلية ذكر فيها انه لابد ان يعاد حسين حلمي باشا إلى منصبه السابق في الكرك^(٣٥)، لكن حسين حلمي باشا كان متردداً في العودة إلى الكرك، وقدم طلب إعفائه من المنصب، تم قبول طلب إعفائه^(٣٦)، وفي ١٨٩٨م صدر الارادة السنية من السلطان عبد الحميد الثاني بتعيين حسين حلمي باشا في منصب والي اليمن منحه صلاحية واسعة من أجل إصلاح الأوضاع بعد حركات المقاومة اليمنية بقيادة الامام المنصور.

المبحث الثاني: حسين حلمي باشا ودوره في الدولة العثمانية ١٨٩٨-١٩٢٣م

أولاً: اليمن في عهد الوالي حسين حلمي باشا ١٨٩٨-١٩٠١م

بعد استمرار الأوضاع السيئة في ولاية اليمن رأت الدولة العثمانية أنه لابد من اتباع سياسة جديدة تؤدي إلى كسب ود الناس وامتصاص نغمتهم على الدولة العثمانية وخاصة أن الإمام المنصور لم يستجب لأي دعوات صلح التي قدمها له الدولة العثمانية، وعلى اثر ذلك قرر مجلس الوزراء بعد ورود عند الشكاوي من قبل أعيان اليمن ضد الوالي المأمورين بعزل الوالي احمد فيضي باشا من منصبه وتعيين حسين حلمي باشا بدلاً عنه، وارسال هيئة إصلاحية معه إلى اليمن^(٣٧)، وفي شهر ايار ١٨٩٨ وصل حسين حلمي باشا مع هيئة الإصلاحية إلى مدينة الحديدة الساحلية، سار الوالي حسين حلمي باشا مع هيئة الإصلاحية إلى صنعاء وعند وصولهم إلى اطراف صنعاء، انتظروا حتى حلول الليل لأن صنعاء كانت محاصرة من الجيش من الجهة الشمالية وبعض أطرافها الغربية من قبل قوات الإمام المنصور، وفي صباح اليوم التالي قابل حسين حلمي باشا بعض أعيان اليمن وعلمائها أوضح لهم بالقول أمرنا السلطان في إصلاح الأوضاع في اليمن وأن نحكم بالعدل، وفي اليوم الثاني من وصول الوالي والهيئة الإصلاحية هرع الناس إلى ميدان دار الحكومة في صنعاء للاستماع إلى امر تعيين الوالي جديد بدلاً من احمد فيضي باشا وقد عمت الافراح في الولاية لانهم تخلصوا من والي ظالم^(٣٨).

أول الأعمال التي قام بها الوالي حسين حلمي باشا في اليمن دعوته لجميع المأمورين العثمانيين في الأقضية والنواحي لللبس الزي اليمني^(٣٩)، يبدو أن حسين حلمي باشا حاول بتلك الخطوة امتصاص نقمة الأهالي التي نتجت عن إلزام الوالي السابق أحمد فيضي باشا جميع الموظفين بلبس الزي العثماني والتي أدت إلى استياء اليمنيين.

حدد الوالي حسين حلمي باشا أسباب تدهور الأوضاع في ولاية اليمن، عن طريق تقريره الذي أرسله إلى الصدر الأعظم رفعت خليل باشا، مبيناً سياسة الوالي السابق أحمد فيضي باشا القمعية اتجاه الأهالي، فضلاً عن سوء إدارة متصرف عسير ومتصرف الحديدة كانت أحد أسباب استمرار المقاومة ضد الحاميات العسكرية العثمانية، كذلك قيام عدد من موظفي الولاية بارتكاب مخالفات قانونية تسببت بأضرار كبيرة للأهالي، وعلى أثر ذلك التقرير أصدر مجلس الوزراء قراراً بضرورة تطبيق القانون بحق موظفي المخالفين^(٤٠).

تشكلت الهيئة الإصلاحية لغرض تنظيم الإدارة المحلية في اليمن، وضمت كل من حسين حسني بك مستشار محكمة التفتيش والأوقاف للدولة العلية، يونس زهدي مفتي الدولة، وجمال الدين مدير المالية وصالح باشا المسؤول من شؤون الخارجية للدولة العثمانية وناطق بك مسؤول في ديوان احكام العدلية^(٤١).

اجتمع الوالي حسين حلمي باشا مع أعضاء الهيئة من أجل اتخاذ التدابير والاحتياجات اللازمة لإصلاح الأوضاع، وضح التعليمات والتوصيات التي أمر بها السلطان عبد الحميد الثاني، والهدف الاساسي من التعليمات هو وضع الشعب اليمني تحت ظل الدولة العثمانية وحتى يتحقق هذا الهدف اعطيت التعليمات الآتية:

١. وضع الحلول المناسبة للمشاكل الحاصلة من خلال اتباع سياسة ادارية جديدة تهدف إلى تطبيق العدالة.

٢. يجب على الهيئة تعيين الموظفين والمأمورين الأتراك الذين يجيدون اللغة العربية.

٣. تعامل الإداريين والموظفين بخلق عالي مع الأهالي.

٤. التعاقد مع الشركات من أجل انشاء سكك حديد لتطوير التجارة والزراعة في السواحل اليمنية، اضافة إلى انشاء مدارس رشدية إضافية في الولاية.

٥. إن المهمة الرئيسة للوفد والهيئة الإصلاحية هي منع سوء التصرف في الدوائر الاداري والمدني والقضائي.

٦. العمل على تنظيم الضرائب وستؤخذ العملة من الشعب بمقياس دخلهم وإذا كانت تفوق دخل الأهالي لن تؤخذ منهم شيء.

٧. يجب إشراك أعداد كبيرة من اليمنيين في الوظائف الادارية والمدنية والعسكرية^(٤٢).

بدأت الهيئة الاصلاحية في تنفيذ الأوامر السلطانية، وقامت في جولات استطلاعية في اماكن عدة من النواحي والأقضية في اليمن مثل قضاء أنس وبريم وبيت الفقيه، وقاموا بعزل بعض الموظفين والمشايخ الذين أساءوا إلى الأهالي^(٤٣).

بعد بضعة أشهر من عمل الهيئة الاصلاحية واعضاءها واجهت الهيئة بعض المعوقات والمشاكل أبرزها عدم استطاعة بعض اعضائها التكيف مع اجواء اليمن وأصيبوا بأمراض متنوعة، وكان من بين هؤلاء الاعضاء حسين حسني أفندي الذي غادر اليمن في ٢٧ ايار ١٨٩٨م إلى استانبول لغرض العلاج^(٤٤).

بدأ الوالي حسين حلمي باشا سياسته الاصلاحية في الجانب الاداري، حيث قام بعزل وفصل الموظفين والقادة الذين أساءوا استخدام واجباتهم، وكان محمد هاشم السوري قائد أحد كتائب الضبطية أول من تم عزله وذلك بسبب الشكاوي التي قدمها الأهالي للوالي إذ بلغ عدد الشكاوي التي قدمت ضد تعسفه وظلمه حوالي ٥٠٠ شكاوى وصدر أمر بعزله وسجنه في ١٠ تشرين الاول ١٨٩٨م، ثم ارسل إلى استانبول لتتم محاكمته هناك تم تعيين السيد محمد عبدالله افندي بدلاً منه^(٤٥).

كما أمر الوالي حسين حلمي باشا بتشكيل لجنة من أجل عزل حسن أفندي أحد الموظفين الاتراك في المركز وذلك بسبب سوء تصرفه، وقرر عدم منحه أي وظيفة أخرى لأنه لديه إساءات سابقة، وأجرى الوفد الاصلاحى التحقيقات مع بعض الموظفين المتهمين بالفساد والارتشاء، وبناءً على ذلك عينت الهيئة سليم افندي كمحقق استشاري في اليمن من أجل القياد بالتحريات حول الفساد المنتشر في اليمن^(٤٦).

قام الوالي حسين حلمي باشا بجولة في مناطق مختلفة من ولاية اليمن وعند وصوله إلى لواء تعز وتفقده للأوضاع المالية والادارية فيها وجد أن متصرف اللواء مصطفى بك السليمانى قد ارتكب كثير من المخالفات المالية فضلاً عن الظلم والتعسف الكبير الذي مارسه ضد الاهالي بغير حق الامر الذي ادى إلى اصدار قرار بعزله وإجراء تحقيق معه وإرساله إلى استنبول ليحاكم فيها^(٤٧)، وفي ١٤ كانون الاول عام ١٨٩٨م أمر حسين حلمي باشا بعزل قائم مقام عمران احمد رشيد بك بسبب سوء تصرفاته ومصادرتة لأموال من الاهالي بغير حق، فضلاً عن عزله ميرزا بك الاي الضبطية وإرساله مخفوراً إلى استانبول من أجل محاكمته بسبب ظلمه للأهالي^(٤٨).

أما سياسته الاصلاحية في الجانب العسكري، فقد قام الوالي حسين حلمي باشا في تنظيم طابور من الجندرية اليمني في ٢١ أيار ١٨٩٩م، أطلق عليه طابور السيار من الضبطية العرب، والاعتناء بهم ليكونوا من الموثوقين وإعطاء لبعض منهم رتب عسكرية وصلت إلى

بكباشي، وازداد عدد الجنود المحليين من أبناء اليمن في الجيش السابع والضبطية، حيث رأى حسين حلمي باشا ضرورة إدخال اليمنيين في صفوف السلك العسكري من أجل ضمان أمن اليمن^(٤٩)، وفي ٣١ أيار ١٨٩٩م حصل الوالي حسين حلمي باشا على رتبة وزير بسبب إصلاحاته التي قام بها في اليمن، إذ أرسل برقية إلى السلطان عبد الحميد الثاني يشكره على إعطاء رتبة الوزير ويوضح له الأوضاع في ولاية اليمن^(٥٠)، كما اتخذ الوالي بعض الاجراءات والترتيبات من اجل استحصال الضرائب وفقاً لتعليمات الدولة العثمانية، إذ حدد الضرائب التي يتم استحصالها من الاهالي لتتناسب مع دخل فرد على ان تتبنى بعض الشخصيات البارزة مهمة جمع الضرائب^(٥١).

رأى الوالي حسين حلمي باشا أن التعليم أحد الركائز المهمة والأساسية لنشر بعض الأفكار التي تؤدي في النهاية لتوطيد الحكم العثماني في ولاية اليمن كما أن التعليم له دور كبير في إعداد وتأهيل الكوادر الإدارية لتولي المناصب المهمة في البلاد وبما أنه جاء على رأس لجنة إصلاحية طلبت منه الجهات العليا تقديم اقتراحات لتطوير هذا الجانب^(٥٢)، على أثر ذلك رأى الوالي ان هناك نقص كبير في الأبنية المدرسية الابتدائية منها والراشدية وحتى الثانوية، وعليه أخذ الوالي باتخاذ بعض الخطوات لإصلاح التعليم حيث افتتح دار المعلمين كما وافتتح بعض المدارس ومنها مدرسة الصنائع في صنعاء، وأخرى في الحديدة ورأى الوالي انه لتغطيه نفقات هذه المدرستان لابد من تخصيص جزء من الضرائب السنوية التي تؤخذ من البن وصرفها على تلك المدارس قدم اقتراح لنشر التعليم في ولاية اليمن:

١- تحويل المدارس الراشدية في مركز الولاية إلى مدارس ثانوية.

٢- إرسال (٥٠) طفلاً من السكان المحليين الساكنين في الأودية للدراسة في استانبول.

٣- فتح مدارس ابتدائية في القرى الكبيرة وتعيين أساتذة فيها مقابل أجر^(٥٣).

رحب السلطان عبد الحميد الثاني بالاقتراحات ووافق على فتح بعض المدارس والدليل على ذلك أن مدير المعارف في ولاية اليمن أرسل برقية إلى الإستانة شكر فيها السلطان لحرصه واهتمامه على نشر المعارف في ولاية اليمن كما شكره على موقفه وموافقته على إنشاء بعض المدارس حيث ذكر أن أوامره وصلت إلى الوالي حسين حلمي باشا، وبدأ بعون الله تعالى بإنشاء وافتتاح بعض المدارس في لواء الحديدة وتعز كما أنه سوف يبذل ما بوسعه لفتح مكاتب راشدية في المناطق اليمنية الأخرى، كما أنه سوف يبذل جهوداً لتنظيم عمل المدارس الراشدية الموجودة في الحديدة وتعز، وذكر مدير المعارف أن هناك (٩) طلاب سوف يتخرجون من دار المعلمين الموجودة في مركز الولاية سوف يتم منح هؤلاء شهادة تخرج وسوف يتم الإعلان عن أسماء

هؤلاء بعد تخرجهم^(٥٤)، كما قام بتقريب العلماء والفقهاء منه، كما أصدر قراراً شجاعاً أمر فيه ان يكون التعليم إجبارياً لجميع الطلاب في المرحلة الابتدائية^(٥٥).

بالرغم من الانجازات التي حققها الوالي حسين حلمي باشا في اليمن، إلا أن ظهرت بعض المعوقات التي حالت دون استمراره والياً لولاية اليمن، من أهمها الخلاف الذي حدث بينه وبين المشير عبدالله باشا قائد الجيش السابع الهمايوني في مسألة نقل الجنود إلى طرابلس واخراج السجناء وإرسالهم أيضاً، إذ رفض الوالي حسين حلمي باشا ذلك، وقام برفع شكوى إلى السلطان عبد الحميد الثاني أوضح فيها أن نقل السجناء من اليمن إلى طرابلس أمر مخالف ويعد فساداً ادرياً، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني وقف إلى رأي المشير عبدالله ولم ينظر إلى رأي حسين حلمي باشا، وبعد الخلافات التي وقعت بين المشير والوالي إضافة إلى سوء حالته الصحية بسبب محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الوالي في تعز، قرر الوالي حسين حلمي باشا تقديم استقالته للباب العالي، حيث جاء في إحدى البرقيات التي أرسلها إلى باب العالي ذكر فيها انه بعد الفشل محاولة الاغتيال التي تعرض لها في ولاية اليمن طلب من السلطان إعفاء من منصبه، كما أوضح في هذا البرقية أن قرار استقالته من منصبه لا يقصد بها الهروب من خدمة الدولة العلية أو أخذ استراحة لكن اطلب منكم يا ولي النعمة يا أفندينا وأنا صادق في تقديم الخدمة لهذه الدولة، ان تقوم بنقل إلى طرابلس الغرب أو إلى بغداد أو أي مكان يمكنني أن أقدم فيها خدمات إلى الدولة العلية^(٥٦)، وتم قبول استقالة الوالي حسين حلمي باشا من قبل السلطان عبد الحميد الثاني وبعد انتهاء عمل الوالي في ولاية اليمن ارسل تقرير كامل على الأوضاع التي كان يعاني منها ولاية اليمن من فقدان الامن والخدمات وما الخطوات التي اتخذها لمعالجته تلك التمردات وما المشاريع الخدمية التي قدمها وغيرها من الأمور، حيث جاءت البرقية التي أرسلها إلى قصر يلدرز إن الادارة العسكرية في ولاية اليمن كانت تعاني كثيراً من المشكلات والشدائد عند وصولي إليها بفضل الله تعالى تم حل جميع المشاكل^(٥٧).

ثانياً: السنوات الأخيرة من حياة حسين حلمي باشا

قام السلطان عبد الحميد الثاني بتعيين حسين حلمي باشا بمنصب المفتش العمومي في مقدونيا للمدة ١٩٠٢-١٩٠٨م، بعد استقالة كمال باشا من منصب الصدارة العظمى بسبب المشاكل التي وقعت بينه وبين الاتحاديين كلف السلطان عبد الحميد الثاني في ٤ شباط ١٩٠٩م حسين حلمي باشا صدر أعظم جديد للدولة العثمانية وأمره بتشكيل الحكومة، لكن الحكومة التي شكلها لم تستمر لمدة طويلة إذ وقعت حادثة ٣١ آذار ١٩٠٩م، إذ خرجت مظاهرات شارك فيها مختلف فئات الشعب وكانوا يهتفون (نريد الشريعة)، وقدم هؤلاء المتظاهرين عدة مطالب منها إعفاء حسين حلمي باشا من منصبه وأحمد رضا رئيس مجلس المبعوثان وغيرها من المطالب،

وعندما رأى حسين حلمي باشا إصرار المتظاهرين على مطالبهم قرر تقديم استقالته للسلطان فقبل السلطان الاستقالة في ١٣ نيسان ١٩٠٩ م، وبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني من منصبه ببيع السلطان محمد رشاد ليكون سلطاناً على رأس الدولة العثمانية، وبعد ذلك أعيد حسين حلمي باشا إلى الصدارة العظمى للمرة الثانية في ٥ أيار ١٩٠٩ م^(٥٨)، لكن حدثت هنالك مشكلة إذ تم عقد اتفاق بين الصدر الأعظم وشركة لنيج إذ منحت الشركة بموجبها حق نقل البضائع والركاب على نهري دجلة والفرات لمدة ٧٥ عاماً وطالب الصدر الأعظم أن يتم تمرير هذا الاتفاق من قبل الحكومة دون أخذ موافقة مجلس المبعوثان مما أثار ذلك حفيظة نواب العرب وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى قيام اسماعيل حقي بك الذي كان ممثلاً عن ولاية بغداد في مجلس المبعوثان بتقديم طلب سحب الثقة عن حكومة حسين حلمي باشا، لكن رفض طلب النائب مع ذلك وبعد خمسة عشر يوماً وتحديداً في ١٥ كانون الأول ١٩٠٩ م قدم حسين حلمي باشا استقالته وقد صرح إنه يعاني من أزمة صحية فتم قبول استقالته^(٥٩)، بعد ذلك تم تعيينه سفيراً للدولة العثمانية لدى الامبراطورية النمساوية - المجرية بين عامي ١٩١٢ - ١٩١٨ م بعد إلغاء السفارة العثمانية في النمسا والمجر، لم يعد حسين حلمي باشا لإسطنبول استتجار بيت في العاصمة النمساوية فيينا، واستقر هناك^(٦٠)، وكان أبناء حسين حلمي باشا عمر وعثمان يدرسان في سويسرا في عام ١٩١٨ م، لكن لسوء الحظ انتشر الانفلونزا الإسبانية في أوروبا في ربيع عام ١٩١٨ م، وحين اقترب أشهر الصيف زاد انتشاراً حتى وصل إلى سويسرا، لسوء حظ أصيب أبناء حسين حلمي باشا (عمر - عثمان) اللذان كانا لا يتجاوز أعمارهم ٢٣ عاماً بذلك الوباء، ولم يستطيع الاثنان التخلص من هذا المرض، إذ فتك هذا المرض اللعين بعثمان بيك في ٢ حزيران ١٩١٨ م، وتوفي الآخر في ١٨ حزيران عام ١٩١٨ م، وآثار أبناء وفاة هذين الشابين حزناً عميقاً في البلاد وقد تم احضار جثمان الشابين المتوفيين إلى إسطنبول وتم دفنهما في مقبرة بشكتاش وسبب خبر وفاتهما صدمة كبيرة لحسين باشا ولعائلته، وكان ذلك أحد أهم أسباب وفاته^(٦١)، قد أوصى حسين حلمي أن يتم دفنه عند ابنائه بعد وفاته إذ كان وفاة أبناء حسين حلمي باشا له تأثير كبير في نفسية حسين حلمي باشا وقد اصاب الحزن الشديد على فقدانه ابنائهم إلى أن جاء ٣ نيسان ١٩٢٣ م، وأعلن عن وفاة حسين حلمي باشا من عمر ناهز ٦٨ عاماً بعد إصابته في إزمه في الكلى وتسبب في وفاته، مذيعة خبر وفاته في الصحف العالمية منها صحيفة التايمز، وتم دفن الباشا في مقبرة فيينا المركزية بشكل مؤقت، وبعد ذلك تم نقل جثمانه إلى إسطنبول وتم دفنه في مقبرة يحيى افندي في منطقة بشكتاش إلى جانب أبناءه عمر وعثمان^(٦٢)، وقد عُرف عن حسين حلمي باشا الذي خدمات الدولة ٣٥ عاماً بعفته واستقامته والجدية في العمل وأن المناصب التي

تولاها كان مقتدر عليها، واعرف عنه بحسن السلوك والحاصل ان حسين حلمي باشا يمكن اعتباره رجل دولة كبير وصاحب وجدان ولم تسجل عليه اي شبهة فساد (٦٣).

الخاتمة

كان لحسين حلمي باشا دور كبير في تطوير وإصلاح متصرفية الكرك ومعان، وبذل جهود كبيرة في تحديثه وإصلاحه وكان الأثر الذي تركه في دوائر الحكومية والمدارس واضحاً، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يوافق على أغلب المقترحات التي يقدمها حسين حلمي باشا، كما أنَّ الورقة الاصلاحية التي قدمها حسين حلمي باشا للسلطان عبد الحميد الثاني بعد توليه منصب والي ولاية اليمن، ساهمت في تحسين الاوضاع في ولاية اليمن والقضاء على حركات التمرد، كما تمكن من امتصاص نقمة أعيان والأهالي عكس سياسة الولاة السابقين الذين فرضوا الضرائب باهظة، مثلت مدة ولاية والي حسين حلمي باشا فترة ناجحة لولاية اليمن لأنه استطاع استيعاب شخصية الإمام المنصور ومنحه مكانته المتميزة عند اتباعه واحتواء الأهالي بتلبية مطالبهم، وكان واحداً من أنجح المسؤولين العثمانيين في منطقة البلقان التي كانت المضطربة في مطلع القرن العشرين.

الهوامش والمصادر:

- ١ - ليسبوس: تقع هذه الجزيرة في شمال الشرقي من بحر ايجه، وتعد ثالث أكبر الجزر اليونانية وهي جزيرة قرييه جدا في عهد محمد الفاتح عام ١٤٦٢ م Emin İsmail ALTINKAYA, HÜSEYİN HİLMİ PAŞA'NIN HAYATI VE DEVLET ADAMLIĞI (1855-1923), Doktora Tezi, AKDENİZ ÜNİVERSİTESİ, SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, 2018, S.7
- 2- BOA.H.H.SAID.MEM.DN.27.
- 3 -İbnülemin Mehmut Kemalinal , Son Sadr Azamlar ,Bölüm 3 , Dergalt yayinlari ,istanbul , 1953,S.1654
- ٤ -عبد الرحمن شريف، وفيينا سفير سابقى حسين حلمي باشا، تاريخ عثمانى انجمنى مجموعه س، نومرو (١١-٨)، ١، حزيران ١٣٣٧هـ، ٦٤.
- ٥ -قروش ((kurus: هو الاسم الذي اطلق على المسكوكات الاجنبية التي تم استخدامها وتداولها في الدولة العثمانية، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض، ٢٠٠٠م)، ص ١٧٨-١٧٩.
- ٦ تشيشمي: وهي كلمة تعني يعني صاحبة القلعة تششمي كانت بلدة تابعة لي سنجق سيغلا في عام ١٨٢٠ م، وكانت تبعد عن ازمير ٩٤ كم وهي منطقة يكثر فيها مياه الينابيع وكانت منطلة على البحر تأسست فيها المرفأ عام ١٨٩٦ للمزيد ينظر: تم زيارة الموقع ١٦/١/٢٠٢٣ م Çeşme Osmanlı döneminde متاح على الرابط <https://www.dokuzeylul.com>
- 7- Selahattin Satılmaş , Osmanlı 'd Bir Afet yönetimi Orneği:1883, Çesme Ve Upla Depremig History Stnoies , Rolrme 4/1, 2012, S,524.
- 8 -AŞAN ,a,e,g,s.28.
- 9 -Sena Hatip Dinçyürek,Reading a bureaucratic career backwards: how did Hüseyin Hilmi Pasha become the Inspector-General of Rumelia?,MIDDLE EASTERN STUDIES, 2017, VOL. 53, No.3,s s 390-391.
- 10 -DH,ŞFR,157,38.1.
- 11 -ŞD.11081.1.1.
- ١٢ -محمد سالم الطراونة، محمد عدنان البخيت، منطقة البلقاء والكرك ومعان، ١٨٦٤-١٩١٨، لجنة تاريخ الاردن، (عمان، ١٩٩٣)، ص ١٢-١٣.
- ١٣ - المصدر نفسه، ص ١٣.
- ١٤ -هشام عبد الرحيم المجالي، المباني التراثية في محافظة الكرك دراسة تحليلية توثيقية رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥ م)، ص ١٠٦-١٠٧.
- ١٥ - عبد الرحمن عبد الله الطراونة، البلديات في الاردن في اواخر العهد العثماني وعهد الامارة بلدية الكرك نموذجا، وزارة الثقافة، (عمان، ٢٠٢١ م)، ص ٥٤.
- ١٦ - ايمن عمر البطوش، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لواء الكرك (١٨٩٣-١٩٤٦ م) رسالة ماجستير

- (غير منشورة)، (جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، ٢٠١١ م)، ص ١٦٣.
- ١٧ المجالي، المباني التراثية في محافظة الكرك، المصدر السابق، ص ص ١٠٢ ١٠٣.
- ١٨ - عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٨-١٩١٤م)، دار المعارف، (مصر- ١٩٦٩م)، ص ٢٦٣.
- ١٩ احمد سلامه الجالي، محمد عبد الله الرشيدة، الحياة التعليمية في منطقة شرق الأردن أواخر العهد العثماني (١٨٦٤-١٩١٨ م)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، مج ١٧، العدد (١)، ٢٠١٧، ص ص ٤٤٥ ٤٤٧.
- ٢٠ - محمد عبد القادر خريسات، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، دار المكتبة الوطنية، (عمان، ٢٠١٨م)، ج ١، ص ١٠٢.
- ٢١ - ايمن عمر البطوش، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لواء الكرك (١٨٩٣ ١٩٤٦ م) رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠١١ م)، ص ١٦٣.
- ٢٢ - المصدر نفسه، ص ١٦٣.
- ٢٣ - محمد سالم الطراونة، الكرك عبر العصور تاريخ الكرك الحديث (١٥١٦-١٩٢١ م)، مطبعة الغبر، (عمان، ٢٠٠٤م)، ص ٧٠.

24 -BOA,BEO5456/5456.1313H.

25 Dinçyürek, a.g.e,s.392.

26 -AGG.

27 -BOA,IDH75432/23456.

28 -AGG.

- ٢٩ -الطراونة، منطقة البلقاء والكرك ومعان، المصدر السابق، ص ٦١.
- ٣٠ - نصوحي باشا: هو الوالي الذي جاء عين واليا على ولاية بيروت بدل من الوالي خالد بك الذي تم إقالته من منصبه لانه كان يميل كثيرا إلى الفرنسيين، وهناك سبب اخر لاقالته لانه حيث تم السلطات المحلية ألفت السلطات العثمانية على شخص وسجلته أنه عثماني لكن القنصلية الانكليزية سجلته على أنه انكليزي، فادى ذلك إلى حدوث أزمة ابين القنصلية الانكليزية والوالي انتهت بإقالته وتعيين نصوحي باشا بدل عنه وكان نصوحي شخصية معروفة عند البيروتيين اذا كان مسؤولا عن سنجق بيروت قبل سبع سنوات كما أن الجاليات الأوروبية رحبت لأمر تعيينه لانه كان غير متعصب باتجاههم لكن لم يدم حكم نصوحي أكثر من سنة اذا تم نقله وتعيين حسن باشا بدل عنه. الياس جرجس جريح، ولاية بيروت (١٨٨٧-١٩١٤) التاريخ الاقتصادي والسياسي، مطبعة عكار، (بيروت، ٢٠٠٤ م)، ص ١٧٤-١٧٥.

31 -Y.MTV.137.105.1.

32- DH.ŞFR.188.71.1.

33 -BEO.752.56377.1.

- ٣٤ -خليل رفعت باشا: ولد في قرية ليكا في سيريس، والده إبراهيم آغا رئيس الفرقة من نيفريكوب، عندما كان في الثالثة من عمره، انتقلت عائلته إلى سيريز، حيث تلقى تعليمه الابتدائي هناك، في عام ١٨٤٤، دخل مكتب التسجيل في سيريز بدون راتب، في عام ١٨٥١، عمل في مكتب =تسجيل تيسالونيكى، وبعد ذلك في مكتب الجمعية الإقليمية، عمل لمدة ستة أشهر في غرفة الإحصاء في مجلس المحاسب المالي، بعد أن عمل ككاتب

مجلس في مقاطعات أدرنة، كان حاكم فارنا عام ١٨٦٨، وفيدين عام ١٨٧٣، خليل رفعت باشا، الذي حصل على رتبة والي روميليا عام ١٨٧٥، عُيِّن حاكمًا على نهر الدانوب برتبة وزير عام ١٨٧٦، ثم شغل منصب حاكم حلب وكوسوفو وسالونيك (١٨٧٨) على التوالي، استقال من منصبه (١٨٨٠) لأن إدارة المقاطعة أصبحت صعبة بسبب أنشطة عصابات اللصوص في سالونيك، وعين حاكمًا على سيواس في عام ١٨٨٢، هنا اشتهر بأنشطته في الزراعة والتعليم والأشغال العامة، على الرغم من أنه تم تعيينه في منصب حاكم جزيرة كريت بعد عامين ونصف، إلا أنه لم يتم إرساله وتركه في سيواس، أُقيل عام ١٨٨٥ بسبب بعض الشائعات وعين محافظًا على أيدين وفي عام ١٨٨٦ لبغداد، أصبح حاكم ماناستير عام ١٨٨٧ وأيدى للمرة الثانية عام ١٨٨٩، قام بأنشطة تقسيم المناطق الهامة في إزمير. في عام ١٨٩١ تم تعيينه وزيرًا للشؤون الداخلية، في عام ١٨٩٥، تم تكليفه بنائب رئيس مجلس الدولة كمهمة إضافية، عُيِّن وزيراً عوضاً عن كامل باشا الذي أُقيل في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٥. خليل رفعت باشا، أثارت حقيقة كون خليل رفعت باشا الوزير الأعظم دهشة الجمهور، لأنه كانت هناك فترة كساد شديد وكان من الصعب عليه التعامل مع الصعوبات التي كانت البلاد تمر بها. من ناحية أخرى، أراد السلطان عبد الحميد أن تكون إدارة الدولة بين يديه بالكامل. خليل رفعت باشا، حادثة البنك التي سببها الأرمن خلال وزارته، الحرب اليونانية المنتصرة (١٨٩٧)، الأحداث المقدونية، خروج جزيرة كريت من الإدارة العثمانية، حاول الاستقالة عدة مرات، لكن لم يتم قبوله، عندما زاد مرضه وأصبح غير قادر على العمل، تم تعيين عبد الرحمن باشا وزير العدل نائباً للصدر الأعظم. توفي في ٩ نوفمبر ١٩٠١ ودفن بالقرب من قبر مهرشاه السلطان في أيوب. تم زيارة الرابط ١٧/١/٢٠٢٣، HALİL RIFAT PAŞA (1827-1901), Osmanlı sadrazami.http://www.islamansiklopedisi.org.tr

35 -BEO. 773.57.931.1.

36 -Dinçyürek, a.g.e,s 393.

37 -BOA.YRK.11/50.1315H.

٣٨ - محمد بن محمد يحيى بن عبد الله الصنعاني، ائمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، المطبعة السلفية ومكاتبها، (القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٣٧١-٣٧٢.

39-BOA,Y.ARE50/27.1316H.

40 -Y.A.RE203/37.1316H.

41 -BOA,I.HUS64/1315.1316H.

42-BOA,YEE6/22.1316H.

٤٣ - عاطف باشا، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١١.

44 -BOA,IDH,MKT493/15.1316H.

45 -BOA,I,HUS54/1315.1316H.

46 -BOA,IDH1370/1318.

47 -BOA,DH.MKT545/69.1316H.

48 -BOA,Y.MTV85/42.1317H.

49 -BOA,A,MKT2174/63.1317H.

50 -BOA,I.Tal176/160.1317h.

51 -agg.

٥٢ عدنان عبدة ناشر عبدالله، التعليم في العهد العثماني والأمامي الملكي والبريطاني في اليمن إلى الثورة اليمنية ١٩٦٢م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات، ١٩٩٤م، ص ص ١٧-١٨.

53 -Hassan Mohsen Yahya, a.g.e,S.72.

54 MF.MKT.498.39.1.

٥٥ اباطة، المصدر السابق، ص ١٥٦.

56 -Y.PKR.UM.54.20.1.

57 -agg.

٥٨ - شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دار بن كثير (دمشق - بيروت، ٢٠١١م)، ص ٣٢-٣٣٩.

59- FAYSAL MAYAK,BABANZADE İSMAİL HAKKI BEY'İN GÖZÜNDEN OSMANLI DEVLETİ'NİN İÇ V DIŞ POLİTİKASI (1908-1913),ÖTÜKEN NEŞRİYAT A.Ş.,İstanbul- 2020, s s ,29-30.

٦٠ -شريف، المصدر السابق، ص ٧١.

61 -[http:// www.MustafFakemalim.com](http://www.MustafFakemalim.com) Sadrazam Hüseyin Hilmi Paşa'nın Öğrenci Olarak İsviçre'de Bulunan İki Oğlu İspanyol Nezlesi Kurbanı Olmuştu , تم زيارة الموقع في ٢٠٢٣/١/١٧

62- TİLBE, a.g.e,s.58.

٦٣ - شريف، المصدر السابق، ص ٧١-٧٤.